

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

قسم / تخصص

تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة

بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/رزان احمد القحطاني

الرقم الجامعي/241001

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

د. انجي حسن نشأت

1446 – 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهدى

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين، اللذين كانا في الداعم الأكبر والقوة الحسنة. إلى والدتي الحبيبة، التي لم تبخل عليّ بحبها وتوجيهاتها، وإلى والدي الكريم، الذي علمني معنى الإصرار والعزيمة.

إلى زوجتي العزيزة، التي كانت لي السند والشريك في هذه الرحلة الطويلة، أهدي هذا الإنجاز كتقدير وامتنان لدعمها اللامحدود وتشجيعها المستمر.

إلى أستاذتي الأفاضل، الذين أضاءوا لي درب العلم والمعرفة، وقدموا لي من وفهم وخبرتهم ما ساعدني على إتمام هذا العمل.

إلى زملائي وأصدقائي الأعزاء، الذين كانوا لي خير رفقاء وداعمين، أهدي هذا العمل تعبيراً عن امتناني العميق لكل ما قدموه من دعم ومساندة.

وأخيراً، أهدي هذا العمل لكل من ساندني وآمن بقدراتي، سائلاً الله أن يجعل هذا الإنجاز خطوة نحو مستقبل مشرق ومليء بالنجاحات.

مَشْكُورَاتُكَ وَتَقْدِيرُكَ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أقدم باسمي آيات الشكر والتقدير لى والدي العزیزین، اللذين كانا لي النبراس والداعم اللذين في كل خطوتي. إن وعظم المعنوي والمادي، وتضحياتكم المستمرة، كان لهما الأثر العميق في نجاحي وتحقيقي لهذا النجاح.

كما أود أن أعبر عن عميت امتناني لزوجتي الغالية، التي كانت لي الشريك المخلص والسند الدائم. لقد كانت بدعمها وتشجيعها مصدر إلهام وقوة لي في جميع مراحل هذا العمل.

أشكر أستاذتي الأفاضل، وبالأخص مشرفي الكريم، على توجيهاكم العملية القيمة ونصائحهم السديدة، التي كان لها دور كبير في نجاح هذا البحث.

و. أسماء أبو عنزة

و. د. نجي حسن نشأت

أود أيضاً أن أشكر زملائي وأصدقائي، الذين كانوا لي خير رفاق وداعمين، وشاركوا معي لحظات الفرح والتحدى. إن وعظم وتشجيعهم كان لهما الأثر الإيجابي في تجاوز كل الصعوبات.

وفي الختام، أشكر كل من ساهم في نجاح هذا العمل، وكل من قدم لي الدعم أو النصيحة أو التشجيع. وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والنجاح، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومثمرا.

المستخلص

قائمة المحتويات

2	بسم الله الرحمن الرحيم
3	إهداء
4	شكرو وتقدير
5	المستخلص
6	قائمة المحتويات
7	مقدمة:
9	مشكلة الدراسة:
9	أهمية الدراسة:
11	أهداف الدراسة:
11	تساؤلات الدراسة
12	فروض الدراسة:
13	نموذج الدراسة:
14	الدراسات السابقة:
20	الدراسات الأجنبية:
23	المنطلقات النظرية للدراسة:
24	المنهجية وطرق البحث:
25	مصادر البيانات:
25	أدوات الدراسة:
26	الأساليب الإحصائية المستخدمة:
26	ثانيا: الإحصاء التحليلي:
27	حدود الدراسة :
69	المراجع:
71	المراجع الأجنبية:

قائمة الجداول

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تخضع الإدارة العامة في الدولة الحديثة إلى القانون في ما تقوم به من أنشطة وأعمال، وذلك عملاً بدأ القانونية، غير أن هذا التأكيد - الذي يبدو كحقيقة غير قابلة للجدل في الدول الحديثة - يخفي واقعاً أكثر تعقيداً ومتاهات لا حد لها، وبالفعل إذا كان الكل يسلم دون نقاش بأن الإدارة تخضع لقواعد قانونية، فإن تعريف وتحديد تلك القواعد بما يعطيها ماهيتها ويميزها عن غيرها من القواعد لم يكن ولن يكون مناط اتفاق بين الباحثين والدارسين للقانون الإداري. (عبد الله، 2021)

فالمتفحص التعريفات القانون الإداري يكتشف دون وعاء تنوعها وتعدد أشكالها ومضمونها، إلى درجة وجود اختلافات على مستوى العناصر الواجب إقحامها في التعريف، والتي يظهر أنها تعكس وجهات نظر مختلفة حول القانون الإداري وحتى لا تتحجم القارئ دفعة واحدة في دهاليز الاختلاف في تعريف القانون الإداري، لا بأس من ذكر العناصر التي يقع عليها اتفاق بين مختلف الفقهاء كيفما كانت منطلقاتهم وخلفياتهم. (محمد، 2020)

يتفق الفقهاء على أن القانون الإداري فرع من القانون العام الداخلي، وامتداد للقانون الدستوري ويحكم الإدارة. وإلى تلك العناصر وجت إضافة عنصر - ولو أنه خارجي بالنسبة لتعريف القانون الإداري - سمعة القانون الإداري لدى الطلبة والممارسين أنه قانون صعب، ويجب الإقرار أن في ذلك جزء من الحقيقة، فالقانون الإداري هو قانون ذو مشاكل معيار القانون الإداري، ومعيار المرفق العام، ومعيار الملك العام، ومعيار العقد الإداري، ومفهوم المصلحة العامة وتحديد المؤسسة العامة هي من المحطات الصعبة في تعلم هذا الفرع المعرفي، رغم ذلك لا يخلف ذلك لدى القارئ أي انطباع بوجود اختلاف حاد حول مضمون هذا القانون (القانون الإداري). (ايسفولة، 2023)

إن إدراك صعوبة تعريف القانون الإداري منذ البداية، مسألة في غاية الأهمية بيداغوجياً وأكاديمياً. الأهمية البيداغوجية تتجلى في جعل الطالب أو المبتدئ، في القانون الإداري على بينة من الأمر،

وتجعله مفضلاً لكل المنعرجات التي قد يصادفها وهو يغوص في أعماق هذا الفرع المعرفي، وأما الأهمية الأكاديمية فتجد في ضرورة الأخذ بالاعتبار رأي كل الاتجاهات والمدارس التي عنيت وتعنى بالقانون الإداري، والوقوف عندها لتجنب احتراز التعريفات المتداولة أو السقوط في فخ تعريفات لا تطابق الواقع. (العمد، 2020)

قل ذلك لا بد من التذكير بأن القانون الإداري هو فرنسي النشأة، فجذور هذا القانون ليست يقينية كما يظهر، لقد اعتقدنا بفعل ما هو متداول في مؤلفات القانون الإداري، أن هذا الأخير نشأ إبان الثورة الفرنسية، واستند على المبادئ الجديدة المعلنة آنذاك، فجّل الدارسون هم على يقين بأن جذور نشأته تعود إلى مبدأ الفصل بين السلطات الإدارية والسلطات القضائية بمقتضى قانون 16-24 غشت 1790 هذا القانون منع على المحاكم التدخل في سير الإدارة.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة للتعرف على تحليل أثر القانون الادارة على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

2.1 مشكلة الدراسة:

نظراً لما تسببه ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانتشاره في الجهاز الإداري للدولة من معوقات اقتصادية وثقافية واجتماعية، وغيرها من المعوقات التي تقوض وبجدارة كافة أركان المجتمع وتعمل على تدني كافة الخدمات المقدمة له من صحية وتعليمية وغذائية وقضائية وغيرها من الخدمات، كان ال بد البحث بقوة عن آليات من شأنها أن تعمل على القضاء على هذه الظاهرة وليس فقط الحد منها، والضرب بيد من حديد على أوجه الفساد الإداري والمالي في الجهاز الإداري للدولة الذي يعد من أسباب رقي وتقدم الدولة أو من أسباب سقوطها نحو الهاوية. (ماضي، 2022)

ونظراً لما تتعرض له إدارة المؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة للعديد من الفساد الاداري والمشاكل القانونية المختلفة، كان لابد من اتباع سياسة قانونية تحد من انتشار هذا الفساد، وقد وضعت المملكة العربية السعودية العديد من القوانين الادارية الخاصة بإدارة المؤسسات. (المديني، 2018)

وقد قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع مجموعة من الأفراد داخل الشركات الخاصة والعامة بمختلف مستويات الإدارة، وقد قام باستطلاع الآراء من خلال استبانة واقتراح مجموعة من الأسئلة وقد انتهت المقابلة إلى وجود ندرة في الدراسات التي درست وحملت تأثير القانون الإداري على إدارة المؤسسات.

ومما سبق يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل "ما هو تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها إحدى الموضوعات الحيوية في العصر الحديث حيث تناولت موضوع تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، والتي لم تتم دراستها بشكل كاف لذلك، من المؤمل أن تكون الدراسة الحالية مجلة علمية حديثة، وتكون هدفاً للباحثين لإجراء الدراسات المتعلقة بنوع الدراسات الحالية، كما تكمن أهمية الدراسات في معالجتها لجودة الاتصالات والانترنت.

■ الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تساهم في توضيح الأطر النظرية لجميع المتغيرات التي تناولتها الدراسة من جهة، وفي تفصيل كيفية قياس تلك المتغيرات من جهة أخرى، وتنبع أهميتها مما يلي: تلقي الدراسة الضوء على مفاهيم القانون الإداري بهذه المواضيع على وجه الخصوص، يقدم توصيات تتعلق بتفعيل تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.

■ الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من كونها تدرس تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، مما يساعد صناع القرار في المؤسسات العامة

والخاصة في السعودية على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تحقيق مدى فاعلية تطبيق هذه الأنظمة في مؤسساتهم، ومن هنا فإن هذه الدراسة تساعد الشركات على تبني سياسات واضحة ومناسبة، واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتحليل القانون الإداري، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة.

4.1 أهداف الدراسة:

يكمّن الهدف الرئيسي في هذه الدراسة في تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات بأبعادها (الإدارة التنظيمية- الإدارة اللوجستية- الإدارة التكنولوجية) العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منه مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تتمثل في:

- التعرف على مدى تأثير تحليل القانون الإداري على الإدارة التنظيمية داخل المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.
- معرفة مدى تأثير تحليل القانون الإداري على الإدارة اللوجستية داخل المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على أثر تحليل القانون الإداري على الإدارة التكنولوجية في المؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.
- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المرتبطة بالدراسة بهدف الاستفادة منها مستقبلاً.

5.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي: ما هو تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- الإدارة اللوجستية- الإدارة التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

السؤال الفرعي الأول: إلى أي مدى يؤثر تحليل القانون الإداري في الإدارة لتنظيمية للمؤسسات

العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية؟

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى تأثير تحليل القانون الإداري في الإدارة اللوجستية للمؤسسات

العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية؟

السؤال الفرعي الثالث: ما درجة تأثير تحليل القانون الإداري في الإدارة التكنولوجية في

المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية؟

6.1 فروض الدراسة:

من منطلق مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يمكننا صياغة مجموعة من الفرضيات على

النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون

الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعاده (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل

القانون الإداري على الإدارة التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل

القانون الإداري على الإدارة اللوجستية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل

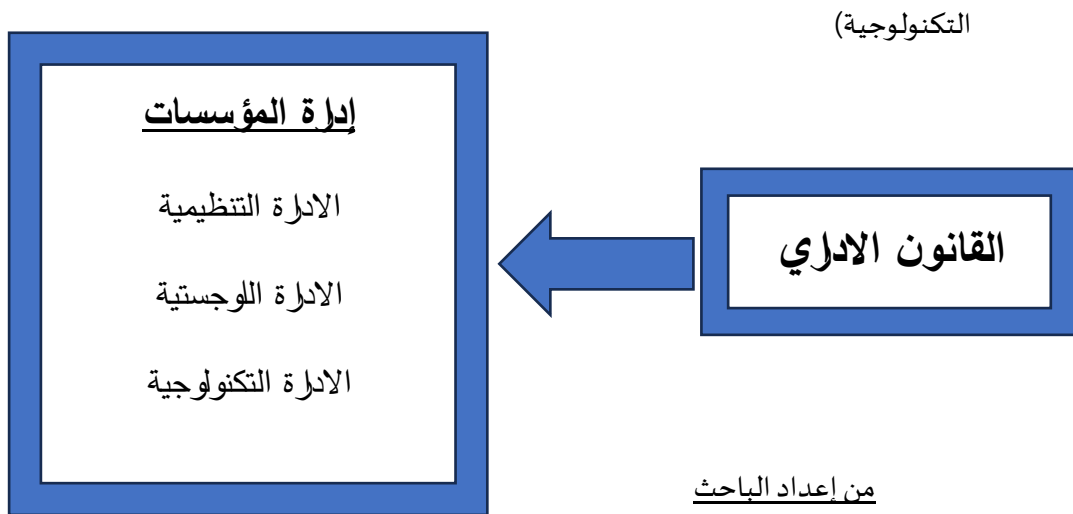
القانون الإداري على الإدارة التكنولوجية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

7.1 نموذج الدراسة:

يهدف هذا النموذج إلى التعرف على تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

المتغير المستقل: القانون الإداري

المتغير التابع: إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية)



8.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

★ دراسة (بوغزاوي، 2019)

هدفت الورقة البحثية إلى التعرف على موضوع القانون الإداري وتطوره والآفاق. استعرض

تعريف القانون الإداري.

تضمن العناصر المميزة للقانون الإداري في النظام القانوني الروماني-الجرماني مقارنة مع نظيره

الأنجلوساكسوني أي عرض خصائص القانون الإداري ضمن النظام القانوني الروماني-الجرماني وذلك

على مستوى القواعد القانونية ومستوى الجذور القضائية للقانون الإداري، مستوى المفاهيم، مستوى التبويب، مستوى المؤسسات وهي (القانون الإداري قانون اللامساواة، القانون الإداري قانون دولتي).

تناول خصوصية القانون الإداري المغربي، أشار إلى التطورات الحديثة للقانون الإداري من حيث (العولمة، تقليص دور الدولة في المجتمع، لا مركزية السلطة، مدى التحول الذي عرفه القانون الإداري)، تطرق إلى آفاق القانون الإداري.

واختتمت الورقة البحثية بالتأكيد على وجود خمسة تجديدات ستعكس على القانون الإداري.

★ دراسة (أيسفولة، 2023)

يأتي هذا العمل المتواضع كمحاولة لإبراز العلاقة التي تجمع بين فروع القانون العام الداخلي، خاصة القانون الإداري والمالي، فهو في نهاية المطاف يطمح إلى بسط مقارنة قانونية ودستورية، تنطلق في رحلة أولى بشرح المفاهيم ذات الصلة بالقانون الإداري والمالي، لتنتقل في المرحلة الثانية لمقاربة العلاقة التي تجمع بينهما.

ويعتبر هذا العمل ثمرة مجهود دامت لشهور متعددة، فهو موجه للطلبة خصوصا وللباحثين عموما، وأتمنى أن يجد فيه كل مهتم بالمادة الإدارية والمالية ضالته من خلال المعلومات والمعطيات التي يمكن أن تفيده، إنه عمل يبتعد عن الكتابات التي تفصل الحقول المعرفية، فمن خلاله نطمح إلى أن نعيد الاعتبار لهذا النوع من الكتابات التي تجمع بين حقلين يعتقد من خلالهما الكثير من الباحثين أنهما مختلفين، والحال أنه بمجرد أن نفتح نافذة كل واحد منهما إلا وتبين أن لغة الانسجام والتوافق حاضرة بقوة، إننا نعقد العزم دائما وخاصة في ضل الكتابات القليلة والمعدودة التي تناولت المادة الإدارية والمالية، أن نكتب وفق منطق مغاير لطالما تجاهله الكثير من الفقه باستثناء بعض الإشارات التي لا ترق إلى إبراز هذه العلاقة التي هي في حقيقة الأمر أكبر من ذلك.

لقد كان همنا هو إغناء حقلين معرفيين مهمين بهذا المقال الذي يبتعد عن الكتابات المتكررة التي تعتمد النقل والاستنساخ، فعلى العكس من ذلك، فهذا العمل هو مساهمة من شأنها تذليل

الصعاب، وستكون معينا لكل من يهتم بهذه الحقول المعرفية، على أمل أن يجد فيه الدارسون مادة علمية
تغني جوانبهم المعرفية.

وبدون شك أن هذا العمل اعتمد أيضا مقارنة تحليلية، تخرج المادة من جمودها القانوني، وإن
كان في حقيقة الأمر هذا المسعى ليس سهلا، إذ يقتضي بشكل أساسي الإحاطة بالإطار النظري وأهم
المفاهيم الخاصة، ونطمح في مستقبل الأيام أن نتمم هذا العمل وفق مقارنة قضائية تجمع بين القاضي
الإداري والقاضي المالي.

★ دراسة (السراجي، 2018)

كشف البحث عن خاصية خاطئة وغير صحيحة وهي أن القانون الإداري قانون قضائي أساساً
اقتضى العرض المنهجي للبحث تقسيمه إلى عنصرين.

تناول الأول مصادر القانون الإداري مصادر قانونية، وأوضح أن القانون الإداري يستمد قوته
من مصادر أساسية وهي، الدستور، والتشريع، والتنظيم، والإجراءات ذات الطبيعة الداخلية للإدارة،
وأوضح الثاني أن القضاء الإداري ليس سلطة تشريعية، وبين أن اعتبار القانون الإداري قانون قضائي
يعني أننا نعتبر القضاء الإداري سلطة تشريعية في المجال الإداري، وهو الأمر الذي لا يتفق مع الدستور
الذي لا يقيم أي فرق بين القضاء العادي والقضاء الإداري، وذكر أن القضاء الإداري لا يتقيد في بعض
الحالات بما جاء في النص القانوني فيقضي بما يخالف مقتضياته. واختتم البحث بتأكيد أنه لا ينبغي أن
يكون القضاء عموماً والقضاء الإداري ليس بسلطة تشريعية احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي كرسه
دستور المملكة في فصله (107)، وبين أن التأويل الذي يقوم به القاضي الإداري للنصوص القانونية
يقتصر على حالة واحدة وهي حالة غموض المقتضيات القانونية حين تكون هذه الأخيرة غير قطعية
الدلالة.

★ دراسة (ماضي، 2022)

يعد العقد من أبرز التصرفات القانونية الشائعة قديماً وحديثاً التي يمنحها القانون للمتعاقدين من أجل ضمان حقوقهم والتزاماتهم التعاقدية، فالعقد هو تلاقي إرادة طرفين أو أكثر على إحداث أثر قانوني هذه الإرادة المشتركة للطرفين هي أساس العقد إذ أنها تنشأ وتقيم العقد وتحدد آثاره وهذا ما عبر عنه فقه القانون الخاص بقانون الإرادة، وتطور المجتمع في مختلف المجالات أدى إلى تزايد تدخل الدولة في إبرام العقود، لذلك تعاظم دور تلك العقد في تسيير وتطوير وتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول خصوصاً الدول النامية ونتيجة لذلك أدى إلى اختلال التوازن في العلاقة العقدية - كعقد الإشغال العامة الدولي وعقد نقل التكنولوجيا وعقود البنية التحتية - وغيرها من العقد التي تكون الدولة الطرف القوي فيه لأنها صاحبة السيادة وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة كما أن هناك الطرف الضعيف وهو المتعاقد الأجنبي الذي يمتلك التقنيات الفنية الحديثة والخبرات التكنولوجية وبعد التطور في تقنيات التعاقد الحديثة التي ألفت على عاتق المتعاقدين التزامات جديدة غير مألوفة تستدعيها طبيعة العقد الإداري المبرم مع المتعاقد الأجنبي لما لها من أهمية في تكوين العقد وخروجه للوجود من جهة وتحديد آثاره من جهة أخرى، لذا أقرت معظم التشريعات العربية والأجنبية والاتفاقيات الدولية على قانون الإرادة في العقود التي تبرمها الدولة مع المتعاقد الأجنبي الذي يتيح لأطراف العقد تضمين عقودهم شروط والتزامات لها أثرها عند تنفيذ العقد.

★ دراسة (عبدا الله، 2021)

يهدف البحث إلى دراسة الطعن الإداري من خلال قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005، باعتبار أن الطعن الإداري من المواضيع المهمة وذلك لما له من أهمية للفرد والإدارة والقضاء.

ويعتبر القضاء الإداري ملجأ لحماية الأفراد من تعسف الإدارة، والمتمثل فيما تصدره من قرارات يكون لها الأثر السلبي على الفرد، وتتم معالجة الأمر من خلال الطعن الإداري والذي يهدف إلى إلغاء أو تعديل القرار المعيب أو التعويض عن الضرر الذي لحق بمن صدر القرار ضده، وللوصول إلى ذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات ومن هذه النتائج، أن الطعن الإداري وسيلة يلجأ إليها الفرد المتضرر من القرار الإداري المعيب بهدف تعديله أو إلغائه أو التعويض عن الضرر الذي لحق به من القرار.

ومن التوصيات إقامة دورات تدريبية لكل من مستصدي القرار لتفادي القرارات المخالفة للقانون، وللقضاة المحاكم الإدارية مما يساهم في معرفة القرارات غير المشروعة.

★ دراسة (محمد، 2020)

تهدف هذه الدراسة لبحث أثر تطبيق إمكانات الذكاء الاصطناعي على نظرية القرار الإداري، فلقد أضحت البرمجيات الخوارزمية توظف بشكل متنام على مستوى الإدارة العامة في الاختيار بين البدائل المتعددة، مما أفرز لنا نوعاً جديداً من القرارات يصطلح عليه القرار الإداري الخوارزمي.

خلصت هذه الدراسة إلى أن هذا النوع المستحدث من القرارات يفرض على القضاء والتشريع التكيف السريع مع مستجدات توظيف أنظمة المعالجة الخوارزمية للمعطيات على النظرية التقليدية للقرارات الإدارية من خلال تحيين واع للنظام القانوني الذي يحكم تلك القرارات بما يضمن رقابة قضائية فعالة لمشروعيتها من جهة، وحماية حقيقية لحقوق المتعاملين مع الإدارة من جهة أخرى.

★ دراسة (العمد، 2020)

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر إدارة الاتصالات الإدارية في المؤسسات الصحفية الأردنية في إدارة الأزمات من خلال إدارة المعرفة كمتغير وسيط.

وتكون مجتمع الدراسة من العاملين من فئة الإداريين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية في المؤسسات الصحفية الأردنية المصدرة للصحف اليومية وعددها (7)، حيث بلغ عددهم (637) موظفاً، وقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية متناسبة، وتبين أن العينة الممثلة للمجتمع هي (240) موظف.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تطوير استبانة مكونة من (75) فقرة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم استرداد (209) استبانة صالحة للتحليل، وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $(\alpha \leq)$ لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) مجتمعة وكل على حدة في المؤسسات الصحفية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $(\alpha \leq)$ لإدارة المعرفة بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط، التعلم) في المؤسسات الصحفية الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $(\alpha \leq)$ لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة المعرفة بأبعادها مجتمعة في المؤسسات الصحفية الأردنية، بالإضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $(\alpha \leq)$ لإدارة الاتصالات الإدارية بأبعادها في إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة ظل وجود إدارة المعرفة متغيراً وسيطاً في المؤسسات الصحفية الأردنية.

وأوصت الدراسة عدة توصيات أبرزها أن تحرص الإدارة العليا على تقديم الحوافز (المادية أو المعنوية) للموظفين الذين ساهموا في التطبيق الفعال لخطة الاتصالات الموضوعة، والتأكيد على توفير وسائل اتصالات متنوعة وحديثة بشكل مستمر لتبادل المعلومات بسرعة بين مختلف المستويات الإدارية على أن لا تتجاوز تكلفة ذلك النتائج المتوقعة منها، وتوفير التدريب اللازم للموظفين على تطبيق خطة الاتصالات، والعمل على وضع سيناريوهات جاهزة للاستعداد لحدوث أي أزمة تواجهها المؤسسة الصحفية، بالإضافة إلى ضرورة أن تستفيد الإدارة العليا من تجاربها السابقة لتوليد المعرفة التي تفيد الموظفين خاصة عند التعامل مع الأزمات.

★ دراسة (المدني، 2018)

كشفت الدراسة عن أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء المؤسسات. عرضت الدراسة إطاراً مفاهيمياً تضمن الجودة الشاملة.

وتمثلت أدوات الدراسة في قياس مستويات الأداء، واستبيان، وتم تطبيقها على عينة قوامها (100) من موظفي وأساتذة كلية اقتصاد صرمان بجامعة صبراته.

وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على انخفاض مستوى الاهتمام بمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وبيئت أن مستوى اقتناع إدارة الكلية بمفهوم إدارة الجودة الشاملة كان متوسطاً، وأن مستوى الاهتمام بالمستفيد كان مرتفعاً.

وأوصت الدراسة بمنح المكافآت لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية اللذين يعملون على تحسين الأداء، وضرورة تشجيع الإبداع لدى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية، وضرورة تعاون إدارة الكلية مع احتياجات البيئة الخارجية للكلية لأداء واجباتهم الاجتماعية.

★ دراسة (بن واضح، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أثر إدارة رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، حيث تناول البحث دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.

ولتحقيق ذلك من الناحية العملية فقد تم جمع وتحليل آراء (83) عاملاً من العاملين الإداريين المتواجدين في ستة مؤسسات اقتصادية بالمنطقة الصناعية المسيلة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة تم تصميمها كأداة لقياس نموذج الدراسة، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لاختبار فرضياتها.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اهتمام بإدارة رأس المال الفكري للمؤسسات محل الدراسة، كما توجد علاقة تأثير وارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال الفكري وبين تحسين أداء هاته المؤسسات محل الدراسة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

★ دراسة (Ospanova, 2018)

تسلط الدراسة الضوء على الدور الحاسم للقانون الإداري في تشكيل وتطوير نظام الإدارة العامة، خاصة في ظل الإصلاحات الحالية التي تشهدها روسيا، تبحث الدراسة في تأثير القانون الإداري على العلاقات الإدارية الحكومية، وتسعى إلى فهم العلاقة بين القانون الإداري وعلاقات إدارة الدولة. الهدف الرئيسي من البحث هو تقديم تحليل شامل حول كيفية تأثير التنظيم القانوني والإداري على علاقات الإدارة العامة.

اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً لاستكشاف العلاقة بين الإدارة العامة والقانون الإداري، حيث تؤكد أن الإدارة العامة ليست مقتصرة على القوانين الإدارية فقط، ولكن التأثير التنظيمي للقانون في هذا المجال يظل حاسماً تبرز الدراسة أن الإدارة العامة تُعتبر بشكل كبير فئة قانونية-دولية، لكن تأثير القانون الإداري يتجاوز هذا الإطار.

تُظهر النتائج أن القانون الإداري يشمل النشاطات الإدارية التي تقوم بها السلطات الحكومية أو الهيئات المحلية والتي لا ترتبط بموضوعات فروع قانونية أخرى يتم تنفيذ هذه الأنشطة عبر الآلية التنفيذية-الإدارية، وهي سمة نموذجية للسلطات التنفيذية ولكنها ليست حصرية لها يمكن أن تُمارس الأنشطة ضمن الهيئات الحكومية أو المحلية أو المنظمات غير الحكومية، أو تُوجه إلى كيانات خارجية، مع التركيز على ثبات النشاط وفوريته بالنسبة للموضوع الإداري.

تؤكد الدراسة على أهمية تقديم رؤية متكاملة حول تأثير القانون الإداري في تنظيم الإدارة العامة، مشيرة إلى أن الغموض وعدم الوضوح في مفاهيم الإدارة العامة يمكن أن يؤديان إلى تأثيرات سلبية

على المستويين العلمي والعملي، تدعو الدراسة إلى ضرورة وضوح المفاهيم القانونية والإدارية لتحسين فعالية الإدارة العامة وممارستها.

★ دراسة (TURKI BIN ABDUL,2022)

هدف البحث إلى دراسة نشأة وتطور النظام الإداري السعودي بدراسة متبعًا فيها المنهج التاريخي للبحوث العلمية في العلوم القانونية، وقد توصلت إلى أن نشأة النظام الإداري في المملكة كان مبكرًا وذلك للحاجة إليه مع نشأة الدولة، وإن كانت بداياته بسيطة، وكانت جميع الأنظمة الإدارية في المملكة ال تخرج عن إطار الشريعة كما هو نص النظام الأساسي للحكم، ولم يكن في نجد في أوائل عهد الملك عبد العزيز نظام إداري منصوص، وإنما كان أمير المنطقة يعتبر حاكم إداري له جميع الصلاحيات في تنفيذ الأحكام وتطبيق المصلحة العامة. ولم يكن هناك أي من أشكال الإدارة المركزية، أما بعد إعلان توحيد المملكة فقد حدث أمران: اختيار ولي للعهد، وتطور مستوى الخدمات، وأثره على التنظيم الإداري، تطور التنظيم الإداري بعد إنشاء مجلس الوزراء، وفي كل عهد من عهود ملوك المملكة كان يحدث تطور بإنشاء وزارات وهيئات جديدة تساعد على التنظيم، وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، تطور النظام الإداري بشكل ملحوظ ومتميز ومتسارع ومواكب للتطورات العالمية وكان له السبق في كثير من المجالات عالميًا، وأنشأت المملكة قضاء إداري متمثل في ديوان المظالم عام 1373هـ، واستمر بالتطور حتى وصل إلى هذا العام الذي حولت بعض محاكمه إلى محاكم رقمية بالكامل، وهو سبق في مجال النظام والقضاء الإداري.

★ دراسة (Heliyon.2021)

تتناول هذه الدراسة وقف تنفيذ القرارات الإدارية في النظام السعودي، حيث تهدف إلى توضيح مفهوم وقف تنفيذ القرارات الإدارية، ومبرراتها، وكذلك توضيح شروطه المطعون فيها لأسباب الإلغاء، تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها لأسباب الإلغاء، من خلال بيان ميعاد الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار وأدلته واستئنائه.

ولتوضيح هذه المسألة ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية والآراء الفقهية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لأسباب الإلغاء هو طلب عاجل مقدم إلى ديوان المظالم السعودي لحماية مصالح الأفراد والموظفين من قرارات الإدارة، والامتيازات والصلاحيات الممنوحة له من النظام القانوني. النصوص تحقيقاً للمصلحة العامة، حتى يتم الفصل في دعوى البطلان. استثناء من القاعدة العامة، لأن تنفيذ القرارات الإدارية له عواقب تضر ببعض الأفراد والموظفين الذين تتوجه إليهم قرارات الإدارة العامة، فيحق لهم استثناء تقديم طلب وقف تنفيذها مؤقتاً.

الدائرة المختصة بالبت في طلب وقف تنفيذ القرارات الإدارية لا تستجيب لهذا الطلب إلا عند توافر شروط موضوعية معينة، يتشدد القضاء الإداري في توافرها، وهو شرط الاستعجال، وتكون دعوى الإبطال مرفوعة. بناء على أسباب جدية وعليه، ومع توافر هذه الشروط يحق للقضاء الإداري السعودي وقف تنفيذ القرارات الإدارية من خلال الحكم القضائي الصادر في هذا الطلب.

ويؤكد ديوان المظالم في قراره القضائي على الطابع المؤقت للحكم القضائي الصادر في طلب وقف التنفيذ، كما هو الحال بالنسبة للأحكام المستعجلة، بالإضافة إلى أنه حكم نهائي له أركان وخصائص من الأحكام، فيمتلك قوة الشيء المحكوم عليه بالترتيب الذي صدر به إجراءات قضائية مؤقتة انتظاراً للفصل في دعوى البطلان، لما لها من حجية نسبية نظراً لطبيعتها العاجلة.

وأخيراً، إذا تم رفض حكم المحكمة في دعوى الإبطال؛ ينقضي الحكم الصادر بوقف التنفيذ ويصبح كأن لم يصدر، أما إذا صدر الحكم القضائي بإلغاء القرار الإداري فهذا يعني استمرار تنفيذ حكم وقف التنفيذ.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

قد تختلف وتتنوع النظريات في الدراسات العلمية باختلاف نوعية الدراسة ومنهجها.

وفي هذه الدراسة يتم اتباع نظريتين يتمثلوا في:

- **النظرية المعرفية:** اعتمدت على مشكلة للدراسة ومحاولة حلها من خلال افتراض مجموعة من الفرضيات والوصول إلى الإجابة على صحة هذه الفرضيات من خلال الاستبيانات والتحليل الإحصائي واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات حول هذه الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد استفاد الباحث من مجموعة من المراجع والدراسات السابقة في دراستها بهدف جمع البيانات والمعلومات التي يمكن الاستفادة منها في هذه الدراسة، ويقوم الباحث بنفسه بهذه الدراسة من خلال معرفته واكتشافه لكل التعريفات التي يحتاجها في هذه الدراسة.
- **النظرية القانونية:** حيث أنه يتطلع الباحث إلى مراجعة قوانين القانون الإداري الخاصة بالمؤسسات السعودية حتى يتمكن من معرفة مدى تأثير على إدارة الإدارة وهو ما يتطلب التعرف على القوانين السعودية وموادها الخاصة بهذا الجانب.
- **النظرية البنائية:** بسبب اعتماد الباحث في هذه الدراسة على مجموعة من التجارب السابقة، كالرجوع إلى كتب العلماء السابقين في نفس الموضوع، أو الاعتماد على المراجع سواء كانت (رسائل علمية سابقة - أو أحد المقالات،... الخ)، ومن بين المراجع التي اعتمد عليها في الحصول على المعلومات الواردة في دراستها والعمل على فهمها وإعادة صياغتها بطريقته الخاصة بما يحقق هدف الدراسة ويستخلص استنتاجاتها وتوصياتها.

10.1 المنهجية وطرق البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها و يعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

11.1 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- **المصادر الثانوية:** قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة لتقديم الإطار النظري المتعلق بهذه الدراسة.
- **المصادر الأولية:** قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة، حيث تكونت من عدد من الفقرات بهدف التعرف تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية

12.1 أدوات الدراسة:

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من المملكة العربية السعودية والمتمثلة ب: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني.
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

13.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام التقنيات

الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS - Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

أولاً: أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures:

- التكرارات: لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين عينة الدراسة.
- النسب المئوية: تم استخدامها لمعرفة التوزيعات التكرارية للعاملين عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة متوسط إجابات للعاملين عينة الدراسة عن فقرات الأبعاد.
- الانحراف المعياري: استخدم لمعرفة تشتت إجابات العاملين عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.

ثانياً: الإحصاء التحليلي:

- معامل الثبات كرونباخ الفا: للتعرف على مدى ثبات محاور أداة الدراسة.
- ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- الانحدار البسيط: لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع واختبار فروض الدراسة

14.1 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: قامت الدراسة بقياس تحليل أثر القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.
- حدود مكانية: المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.
- حدود زمنية: العام الدراسي 2024.
- حدود بشرية : تم التطبيق علي العاملين في المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

تمهيد:

يُعدُّ القانون الإداري أحد الركائز الأساسية في تنظيم إدارة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، حيث يلعب دورًا محوريًا في توجيه الأنشطة الإدارية وضمان الامتثال للأطر القانونية. ويهدف هذا القانون إلى وضع قواعد وأسس تضمن الشفافية، النزاهة، والفعالية في إدارة المؤسسات، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز ثقة الجمهور في الخدمات المقدمة، وفي ظل التوجهات الحديثة نحو التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة، يتزايد تأثير القانون الإداري على كيفية تنظيم المؤسسات وتشغيلها، لا سيما في سياق رؤية المملكة 2030 التي تسعى لتعزيز دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني.

يناقش هذا البحث أثر القانون الإداري على الأداء العام للمؤسسات في السعودية، حيث يركز على الآليات التي يوفرها القانون لضمان الامتثال والرقابة وتوزيع المسؤوليات، كما يستعرض البحث دور القانون الإداري في تحسين الكفاءة المؤسسية وتعزيز الشفافية، وتأثيره على عمليات اتخاذ القرارات الإدارية، ويهدف البحث إلى تحليل كيفية تأثير القانون الإداري على إدارة المؤسسات من خلال دراسة إطار العمل القانوني والتنظيمي، والعلاقة بين القانون والفعالية التشغيلية، وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية أو تحديات قد تواجه المؤسسات في ظل الامتثال لأحكام القانون الإداري.

ومن ثم يتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: لقانون الإداري

1.1.2 تمهيد:

يُعتبر القانون الإداري فرعًا هامًا من فروع القانون العام، ويُعنى بتنظيم العلاقة بين المؤسسات الحكومية من جهة، والأفراد أو الجهات الخاصة من جهة أخرى، بهدف تحقيق إدارة فعّالة وشفافة للموارد والأنشطة العامة، ينظم القانون الإداري عمل الهيئات العامة ويحدد الإجراءات الإدارية وآليات اتخاذ القرارات، مما يساهم في تحقيق العدالة الإدارية وضمان حقوق الأفراد عند التعامل مع المؤسسات الحكومية. ومن خلال وضعه لمبادئ تتعلق بالرقابة والمساءلة والامتثال، يساهم القانون الإداري في تعزيز الشفافية ومنع الفساد، ويُمكن الأفراد من التحقق من نزاهة الإدارة العامة.

يكتسب القانون الإداري أهمية متزايدة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الحكومات، مثل التوسع في تقديم الخدمات العامة، والتحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة وفي المملكة العربية السعودية، يُعد القانون الإداري جزءًا أساسيًا من جهود الإصلاح الحكومي ضمن رؤية 2030، حيث يسعى إلى تحقيق أعلى معايير الجودة والكفاءة في الأداء الحكومي، وتوسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير البنية التحتية والخدمات، بذلك يمثل القانون الإداري أداة رئيسية لدعم التنمية المستدامة وضمان تحقيق العدالة والشفافية في إدارة الشؤون العامة.

2.1.2 تعريف القانون الإداري:

يعرف القانون الإداري بأنه فرع من فروع القانون العام الداخلي، وكذلك هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم نشاط الإدارة و السلطة التنفيذية أثناء تأدية وظائفها الإدارية، وتبين كيفية إدارتها للمرافق العامة واستغلالها للأموال العامة بالإضافة إلى تحديد علاقة الدولة بموظفيها من حيث التعيين والترقية والتكليف والإعارة وغير ذلك من العلاقات.

وهو فرع من القانون العام، ويعتبر الفقيه الفرنسي رينيه تشابوس أول من استخدم مصطلح (القانون الإداري) في مؤلفاته التي لا تزال مرجعاً لدراسة القانون الإداري.

يعرف القانون الإداري على أنه فرع من فروع القانون العام الداخلي يهتم بتنظيم نشاط الإدارة العمومية و علاقتها بالأشخاص الطبيعية و المعنوية.

هناك فرق بينه وبين النظام القانوني للمنازعات الإدارية الذي لا يمثل إلا جزءاً من قانون القضاء الإداري من ناحية وقواعد القانون الإداري من ناحية أخرى. وتطبق قواعد القانون الإداري على نشاط السلطة الإدارية وتخضع له علاقاتها مع الأفراد سواء كانت هذه العلاقة إرادية أو غير إرادية.

لكل قانون خصائصه التي يتفرد بها، وكذلك القانون الإداري من حيث عدة جوانب كالتعيين والترقيات، إضافةً للتكليف والإعارة وغيرها، علماً بأنه هكذا يعتبر فرعاً من فروع القانون العام.

3.1.2 خصائص القانون الاداري:

- قضائي النشأة: معظم القواعد والمبادئ التي يتضمنها هي ناتجة عن قضاء مجلس الدولة الفرنسية، وبهذا نستنتج أنّ النظريات والقوانين هي ليست شرعية وإنما إدارية، علماً أنّ القضاء الإداري ليس الوحيد الذي يضع قواعد وقوانين القانون الإداري، كما أنّه في المقابل لا ينفي الصفة القضائية للقانون الإدارية؛ لأنّ ما يُعرف بالمشروع يتدخل دائماً في القوانين المطروحة.
- غير مقنن: المقصود هنا بالتقنين هو وضع مجموعة من القوانين والقواعد المتجانسة والمتناغمة على شكل مجموعة واحدة معروفة باسم التقنين، وتشمل العديد من المجالات المدنية والتجارية والبحرية، إضافةً للجنائية، ومن خلال ما سبق يجمع التقنين فرعاً واحداً من فروع القانون في مدونة واحدة فقط، تتضمن بدورها الأحكام والقواعد والأحكام، إضافةً للمبادئ القانونية، علماً أنّ فكرة التقنين هي قديمة تعود إلى عصر الإمبراطور جستنان، وما زالت منتشرة حتى وقتنا الحالي، تحديداً بعد المجموعات التي وضعها نابليون بونابرت.

- حديث النشأة: والذي يؤكد ذلك هو الفقه، والمقصود بالحدثة هنا هو حدائته مقارنةً بالقوانين والقواعد القانونيّة الأخرى، تحديداً القانون المدني؛ لأنّه وضع قبل آلاف السنين عندما نشأت الإمبراطوريّة الرومانيّة، ووضعت القانون الدستوري الذي وضع معظم قواعده اليونانيون الفلاسفة، كأرسطو وأفلاطون، إضافةً إلى المواريث والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي وجدت مع بداية الدولة الإسلامية.
- مرن وسريع التطور: وهذا ما يميزه عن بقية القوانين الأخرى، وهذا يرجع لسببين وهما: معظم الأمور التي يحكمها هي حديثة ومجارية لما يجري في المجتمع من تطور في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويتوجب على القاضي الإداري أن يطوّر من مضمونها، اتساع المجالات التي يتضمّنهما فلم يعد مقتصرّاً على الدفاع عن الوطن والشعب وحفظ الأمن والأمان؛ بل تعدى ليشمل إدارة المرافق العامة في المجتمع.
- قانون أصيل ومستقل: وهنا لا يتوجب على القاضي الإداري أن يرجع للقوانين المدنيّة ليعطي حكماً، بل يجب عليه أن يستنتج الحل الأمثل من خلال مجموعة التشريعات الإداريّة الموجودة، إضافةً للاستفادة من الأسبقيات القضائيّة.

4.1.2 معايير القانون الإداري:

- المعيار العضوي: المتمثل في الجهاز الذي يتكفل و يضمن و يسهر على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة ، بمعنى من طرف السلطة السياسية في الدولة بكل فروعها و مصالحها.
- المعيار المادي: هو النشاط الذي تتكفل و تقوم به ذات الأجهزة السالفة الذكر و المتمثلة في السلطة السياسية في الدولة و التي تنتج ما يعرف بالعلاقة بين المواطن و الإدارة ، حيث تتركز أنشطتها في وظائف إدارية و أعمال إدارية وفق هذا المعيار ومنه نقول إن القانون الإداري هو " مجموعة من القواعد القانونية التي تطبق على الأجهزة الإدارية و النشاط الذي تقوم به هذه الأجهزة.

5.1.2 نشأة القانون الإداري:

نشأ القانون الإداري كاستجابة للحاجة إلى تنظيم العلاقة بين السلطات الحكومية والمواطنين، وفرض ضوابط قانونية على الأجهزة الإدارية لتحقيق الشفافية والعدالة في إدارة الشؤون العامة، وتعود جذور القانون الإداري إلى أوروبا، وخاصة فرنسا، حيث بدأت تظهر ملامحه مع قيام الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، فقد جاءت هذه الثورة لتفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية، مما أدى إلى إنشاء نظام قضائي إداري مستقل ينظر في المنازعات بين الأفراد والإدارة العامة.

ومع تطور الدور الحكومي وزيادة مهام الدولة في مجالات متعددة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، أصبح من الضروري تطوير نظام قانوني يواكب هذه المتغيرات، وقد برز مجلس الدولة الفرنسي في القرن التاسع عشر كأحد أهم المؤسسات التي وضعت أسس القانون الإداري الحديث، حيث ساهم في وضع المبادئ والإجراءات التي تنظم عمل الإدارة العامة، وتحديد اختصاصات الهيئات الإدارية.

وفي العالم العربي، بدأت ملامح القانون الإداري تظهر مع التأثير بالأنظمة القانونية الأوروبية، لا سيما الفرنسية، في الدول التي كانت تحت الحكم الاستعماري أو في تلك التي اعتمدت النظام القانوني الفرنسي كنموذج، وتطورت هذه القوانين الإدارية تدريجيًا، حيث أصبحت جزءًا أساسيًا من الأنظمة القانونية للدول العربية، بما فيها المملكة العربية السعودية، التي تعمل على تطوير بنيتها القانونية وتنظيم أعمال الإدارة العامة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية.

لقد سعى الفقه و القضاء إلى إيجاد فكرة عامة تصلح كأساس للقانون الإداري و بالتالي تكون الدعامة الأساسية إليه و تحديد معيار التمييز لموضوعاته عن مواضيع القوانين الأخرى ، فكان الاعتماد على المعايير التالية هو السبيل لذلك:

1. معيار السلطة العامة او اعمال الإدارة العادية

ان هذا المعيار يحمل في مدلولاته فكرتين أساسيتين:

من جهة يحمل فكرة أعمال السلطة الإدارية وهو المظهر الذي تبدو فيه الإدارة بظهر السلطة العامة و تتمتع فيه الإدارة بحق الأمر و النهي و هو معيار تحكمه قواعد القانون الإداري و يخضع للقضاء الإداري.

من جهة نجد فكرة أخرى مفادها أن أعمال الإدارة العادية و التي تكون فيها على حد السواء مع مرتكز الأفراد دون امتيازات السلطة العامة المعهودة فلا وجود لسلطة عليا و أخرى سفلة و قواعد الأمر و النهي ، مما يجعلنا نطبق قواعد القانون الخاص.

2. معيار المرفق العام

لقد ظهر هذا المعيار في أواخر القرن 19 و أصبح هو المعيار المعتمد في من رف مجلس الدولة الفرنسي و محكمة التنازع ، و نذكر هنا أن قضية بلانكو الشهيرة كانت هي المنعرج الحقيقي في إثبات وجود هذا المعيار ، حيث استنتج محكمة التنازع الفرنسي في حكمها أن الجهات القضائية العادية غير مختصة بالنظر في قضية احد أطرافها يمثل جهاز من أجهزة الدولة بل هي من اختصاص القضاء الإداري و ذلك بسبب ما يعرف بالمرفق العام و كان أساسها في ذلك أن كل نشاط تديره الدولة أو تهيمن عليه إدارتها و تستهدف تحقيق المصلحة العامة.

3. معيار المنفعة العامة:

مفاده أن الغاية من المرفق العام هو تحقيق المنفعة العامة للمجتمع و أفراده فكل نشاطات أجهزة الدولة تهدف إلى تحقيق الغاية من الدولة وهو تحقيق متطلبات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و هو أساس هذه النظرية لتحديد مجال تطبيق القانون الإداري .

6.1.2 مصادر القانون الاداري:

تتعدد مصادر القانون الإداري لتشمل التشريع، والعرف الإداري، والقضاء الإداري، وأخيرًا الفقه، ولكل من هذه المصادر دور هام في تنظيم الشؤون الإدارية وضمان الامتثال القانوني داخل

المؤسسات، وتساعد هذه المصادر على توفير إطار قانوني شامل يتناسب مع احتياجات الإدارة العامة ويلبي متطلبات الشفافية والعدالة، تعتبر هذه المصادر الركيزة الأساسية التي تستند إليها السلطات الإدارية في أداء وظائفها، وتعزز من قدرتها على التكيف مع التطورات الحديثة.

التشريع: يُعد المصدر الأساسي والأكثر أهمية في القانون الإداري، حيث يحتوي على القواعد العامة والمجردة التي تصدر عن الجهات التشريعية المختصة. وينقسم التشريع إلى عدة أنواع، أولها الدستور، الذي يعتبر القانون الأعلى والأكثر أهمية في الدولة، إذ يضع الأسس الدستورية التي تنظم نظام الحكم وتحدد اختصاصات السلطات الثلاث، على سبيل المثال يُعد القانون الأساسي بمثابة الدستور في فلسطين، حيث ينظم العلاقة بين السلطات ويوجه عمل المؤسسات الحكومية.

تأتي القوانين التي تصدر عن البرلمان أو المجلس التشريعي: وهذه القوانين ليست جميعها قابلة للتطبيق على القانون الإداري؛ بل تقتصر على تلك التي تتعلق بالشؤون الإدارية، وأخيرًا هناك اللوائح والأنظمة، التي تصدر عن السلطة التنفيذية كاستثناء من الأصل الذي يجعل التشريع من اختصاص البرلمان، حيث تستند هذه اللوائح إلى نصوص الدستور وتفصل بعض الأمور الإدارية لتحقيق الأهداف العامة.

العرف الإداري: هو مصدر آخر من مصادر القانون الإداري، ويعبر عن مجموعة من الممارسات الإدارية المتعارف عليها والتي تتبعها المؤسسات بشكل مستمر حتى تكتسب صفة الإلزام يساعد العرف الإداري في ملء الفراغات القانونية التي قد تنشأ نتيجة عدم تغطية التشريعات لجميع الجوانب، حيث يوفر الاستمرارية والثبات في التعاملات الإدارية، يُعتبر العرف ملزمًا ويستند إليه في حال عدم وجود تشريع محدد، مما يعزز من استقرار العمل الإداري ويجعل الإجراءات الإدارية أكثر توافقًا مع التقاليد المتبعة.

القضاء الإداري: يُعد من المصادر الملزمة والهامة في القانون الإداري. يلعب القضاء الإداري دورًا كبيرًا في تطوير القواعد الإدارية من خلال الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية في القضايا المتعلقة بالقرارات والإجراءات الإدارية، وتعتبر هذه الأحكام قضائية ملزمة بحيث تشكل سابقة قانونية يُحتكم إليها في القضايا المشابهة، مما يساهم في توحيد المعايير وتحقيق العدالة. يمثل القضاء الإداري ضمانًا

لمساءلة السلطات العامة وتوفير حماية قانونية للأفراد في مواجهة التعسف الإداري، وهو ما يعزز من شفافية الإجراءات الحكومية.

الفقه: وهو المصدر غير الملزم والأقل أهمية من بين مصادر القانون الإداري، حيث يعتبر مصدرًا استثنائيًا يتم اللجوء إليه فقط في حالة عدم وجود نصوص قانونية ملزمة، ويعني الفقه الدراسات والتحليلات التي يقدمها خبراء القانون حول مواضيع قانونية محددة، ويُعتمد عليه في توضيح المفاهيم القانونية وتطوير الأطر النظرية. يلعب الفقه دورًا ثانويًا كمصدر إرشادي يستند إليه القضاة والمحامون لفهم التوجهات القانونية، ويعزز من فهم المبادئ العامة ويضيء جوانب قانونية تحتاج إلى تفسير أعمق، مما يساهم في تطوير القانون الإداري ككل.

7.1.2 خصائص القانون الاداري:

في الآونة الاخيرة وفي ظل ما نراه من قرارات بقانون وما جرى من تعديلات على المحاكم الادارية و القضاء الاداري من خلال هذه القرارات والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الإداري كمصدر من مصادره وكمنشأ ل القانون الإداري، وتتمثل أهم هذه الخصائص:

■ الاختصاص الموضوعي للقضاء الإداري:

كانت المحاكم الادارية مختصة فقط بإلغاء القرارات ولم تكن مختصة بالتعويض حيث كانت المحاكم العادية هي من تختص بالتعويض والمحاكم الادارية هي من تختص بالإلغاء ومما يضطر للذهاب للمحاكم النظامية للمطالبة بالتعويض عن الضرر، ومع القرار بقانون اصبحت المحاكم الادارية مختصة بالإلغاء والتعويض والذي هو ايجابي من ناحية السهولة بأن يكون هذا الاختصاص في يد محكمة واحدة وكذلك السرعة في الوقت والانتاجية من ناحية عدم تخطط المدعي وتكاليف القضية والمدة الزمنية.

■ تبني ازدواجية القانون:

كان القضاء الاداري في فلسطين يقوم على درجة واحدة وقرارها غير قابل للطعن.

والتي كانت متمثلة بمحكمة العدل العليا ولكن مع استحداث درجتين في القضاء الفلسطيني متمثلة بدرجة الاستئناف أصبح من الممكن الطعن بالقرار.

هذا القرار بقانون المتعلق بجعل المحاكم على درجتين الدرجة الاولى المحكمة الادارية والدرجة الثانية محكمة الادارية العليا، يسمح بالشعور بالعدل وعدم الظلم، بعدما كانت تقتصر محكمة العدل العليا والتي لا تقبل الطعن او الاستئناف، ولما أصبح على درجتين أصبح لها فوائد منها حماية اكبر للحقوق والحريات للأفراد، وهذا التوزيع يؤدي الى سرعة البث في الدعاوي الادارية.

فكما ذكرت أمكن إعادة النظر في القرار الصادر من المحاكم الإدارية في محكمة العدل مما يشعر المواطن ان القرار الذي اتخذ يتسم بأعلى درجات العدل، حيث نرى ايجابية هذا القرار في وجوب الطعن بالاستئناف في احكام محاكم درجة اولى مما يجعل هنالك رقابة قضائية اكبر حيث كما ان كل انسان خطأ فيمكن ان يشوب في احكام هذه المحاكم بعض الاخطاء دون تقصّد.

8.1.2 مبادئ القانون الاداري:

يقصد بالمبادئ العامة للقانون تلك المبادئ التي يستنبطها القضاء ويعلن ضرورة التزام الإدارة بها، والتي يكشف عنها القاضي من خلال الضمير القانوني العام في الدولة ويطبقها على ما يعرض عليه من منازعات .

والمبادئ العامة للقانون لا يشترط ورودها في نص قانوني مكتوب فقد تكون خارجة عنه يستخلصها القاضي من طبيعة النظام القانوني وأهدافه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقيم الدينية والثقافية السائدة في المجتمع .

وعلى الرغم من اختلاف الفقه حول القيمة القانونية التي تتمتع بها المبادئ العامة للقانون، فقد استقر القضاء على تمتع هذه المبادئ بقوة ملزمة للإدارة بحيث يجوز الطعن بإلغاء القرارات الصادرة عنها، وتتضمن انتهاكاً لهذه المبادئ والتعويض عن الأضرار التي تسببها الأفراد .

ومن المبادئ القانونية العامة التي استخلصها مجلس الدولة الفرنسي وأضحت قواعداً أساسية في القانون الإداري ونظام القانون العام مبدأ سيادة القانون، ومبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية، ومبدأ المساواة أمام المرافق العامة، ومبدأ المساواة أمام التكاليف العامة، ومبدأ الحق في التقاضي، ومبدأ عدم المساس بالحقوق المكتسبة، ونظرية الظروف الاستثنائية .

والقضاء الإداري بهذا المعنى لا يخلق المبادئ العامة للقانون إنما يقتصر دوره على كشفها والتحقق من وجودها في الضمير القانوني للأمة، ولذلك فمن الواجب على الإدارة والقضاء احترامها والتقييد بها باعتبارها قواعد ملزمة شأنها في ذلك شأن القواعد المكتوبة .

المبحث الثاني إدارة المؤسسات

1.2.2 تمهيد:

إدارة المؤسسات العامة والخاصة تمثل عنصرًا جوهريًا لتحقيق الكفاءة والتنمية المستدامة، حيث تُعنى بتنسيق الموارد البشرية والمادية وتنظيم العمليات لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية وتعظيم العوائد. في المؤسسات العامة، تهدف الإدارة إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال تقديم خدمات أساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتعمل على ضمان الشفافية والعدالة في توزيع الموارد، إضافةً إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، بينما في المؤسسات الخاصة، تركز الإدارة على تحقيق الأرباح والنمو من خلال إدارة العمليات بفعالية وتحقيق رضا العملاء، مما يسهم في تنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل.

تختلف إدارة المؤسسات العامة والخاصة في الأهداف والاستراتيجيات، إلا أن كليهما يعتمد على مبادئ أساسية مثل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، لضمان تحقيق الأهداف المحددة، ومع التطورات التقنية والتحول الرقمي، أصبحت هذه المؤسسات مطالبة بتبني نماذج إدارة حديثة ومرنة تتوافق مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال والاحتياجات المجتمعية، حيث تعمل على زيادة الكفاءة والابتكار وتعزيز التفاعل مع المستفيدين.

2.2.2 تعريف المؤسسات العامة والخاصة:

المؤسسات العامة: هي الهيئات والمنظمات التي تُنشئها الدولة بغرض تقديم خدمات أو أداء وظائف تلبي احتياجات المجتمع وتخدم الصالح العام، تعمل هذه المؤسسات تحت إشراف الحكومة أو السلطات المحلية وتتمتع بتمويل من المال العام، مما يجعلها ملتزمة بتقديم خدمات أساسية ومجانية أو بتكاليف مدعومة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والنقل العام، وتخضع المؤسسات العامة إلى مجموعة من القوانين واللوائح التي تضمن التزامها بالشفافية والنزاهة، حيث يكون هدفها الأساسي هو

تحقيق المنفعة العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي. تتنوع هذه المؤسسات بين الوزارات، والهيئات الحكومية، والشركات العامة التي تدير بعض القطاعات الاقتصادية المهمة.

بينما تعرف المؤسسات الخاصة على أنها هي كيانات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات خاصة وتعمل بشكل مستقل عن الحكومة بهدف تحقيق الربح، تهدف هذه المؤسسات إلى تقديم منتجات أو خدمات تستجيب لاحتياجات السوق والعملاء، وغالبًا ما تتمتع بمرونة أكبر في اتخاذ القرارات والإبداع في تقديم الحلول والخدمات، تشمل المؤسسات الخاصة أنواعًا متعددة من الشركات، مثل الشركات التجارية والصناعية والخدمية، وتتميز بأنها تعتمد على رأس المال الخاص ومصادر التمويل الأخرى غير الحكومية. وتخضع المؤسسات الخاصة لقوانين السوق والمنافسة، حيث يكون نجاحها مرهونًا بقدرتها على تحقيق رضا العملاء وكفاءة التشغيل والنمو المستمر.

على الرغم من أن المؤسسات العامة والخاصة تختلف من حيث الأهداف والهيكل والتمويل، إلا أن كليهما يلعب دورًا حيويًا في تنمية المجتمع والاقتصاد.

3.2.2 تعريف إدارة المؤسسات:

إدارة المؤسسات هي عملية تنظيم وتنسيق الموارد البشرية والمادية والمالية داخل المؤسسة بهدف تحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية، تشمل هذه العملية جميع الأنشطة المرتبطة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، حيث تسعى الإدارة إلى تحقيق التناغم بين مختلف الجوانب التنظيمية لتمثل دور الإدارة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتكيف معها لضمان استمرارية المؤسسة ونجاحها.

تُعرّف إدارة المؤسسات أيضًا على أنها مجموعة من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى توجيه الأفراد وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، قد تكون هذه الأهداف مرتبطة بتحقيق الأرباح في المؤسسات الخاصة أو تقديم خدمات عامة فعالة في المؤسسات الحكومية، تسهم الإدارة في تحديد المسارات الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف من خلال استراتيجيات مدروسة وفعالة.

تعتبر إدارة المؤسسات فنًا يتطلب مهارات متقدمة في توجيه وتنسيق الموارد المتاحة لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والإنتاجية، يتطلب ذلك تطبيق أساليب علمية وتقنيات تنظيمية تضمن التوازن بين الأهداف العامة للمؤسسة واحتياجات العاملين، مما يساهم في خلق بيئة عمل محفزة وإيجابية.

تشير إدارة المؤسسات أيضًا إلى عملية مستمرة تتضمن تخطيط الأنشطة وتوزيع المهام وتوجيه الأفراد وتقييم الأداء، بهدف ضمان تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة واستدامة، يتطلب هذا الالتزام بمعايير الجودة والإنتاجية من جميع أفراد المؤسسة، ويؤكد على أهمية التعاون والتواصل الفعال بين جميع الأقسام.

كما تُعتبر إدارة المؤسسات نظامًا متكاملًا يهدف إلى توجيه العمل الجماعي داخل المؤسسة لتحقيق أهداف مشتركة يشمل ذلك وضع السياسات، تصميم الإجراءات، وتخصيص الموارد البشرية والمالية وتوجيهها بفعالية ومن خلال هذا النظام، يمكن للمؤسسات أن تتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال وتحقق النجاح المستدام.

4.2.2 أهداف إدارة المؤسسات:

تسعى إدارة المؤسسات إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف التي تساهم في تعزيز كفاءتها ونجاحها في السوق يتمثل الهدف الأساسي في تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت بشرية أو مالية أو مادية، يتطلب ذلك تحسين العمليات وتنظيم الأنشطة بشكل يضمن تحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية بأقل تكلفة، مما يعزز من القدرة التنافسية للمؤسسة.

تركز إدارة المؤسسات على تحقيق الأهداف المالية المستدامة، تسعى المؤسسات، وخاصة الخاصة منها، إلى تحقيق الأرباح والنمو المالي، مما يستلزم إدارة فعالة للتكاليف والإيرادات، يتطلب ذلك وضع استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب العملاء وزيادة الحصة السوقية، بالإضافة إلى تحليل الأداء المالي بشكل دوري لضمان الوصول إلى الأهداف المالية المحددة.

تحسين جودة المنتجات والخدمات يعد أيضًا من الأهداف الرئيسية لإدارة المؤسسات، تسعى الإدارة إلى تقديم منتجات تلبي توقعات العملاء وتعزز رضاهم، وهذا يتطلب تنفيذ استراتيجيات لضمان الجودة وتطوير مستمر للخدمات من خلال الاستماع إلى ملاحظات العملاء وفهم احتياجاتهم، يمكن للمؤسسات تحسين تجربتهم وتعزيز ثقتهم.

تسعى إدارة المؤسسات أيضًا إلى تعزيز الابتكار والتطوير كجزء من استراتيجياتها من خلال خلق بيئة عمل تشجع على تقديم الأفكار الجديدة، يمكن للمؤسسات الاستجابة بشكل أفضل للتغيرات في السوق، تشجيع البحث والتطوير وتحفيز الموظفين على تقديم اقتراحات لتحسين العمليات يساهم في بناء ثقافة الابتكار التي تعزز من قدرة المؤسسة على التكيف والنمو.

تحقيق رضا الموظفين يعتبر هدفًا حيويًا أيضًا، حيث أن بيئة العمل الإيجابية تلعب دورًا مهمًا في تحفيز الأداء الجيد، تركز إدارة المؤسسات على توفير التدريب والتطوير المهني، وتقديم فرص التقدم الوظيفي، وتوفير حوافز ومكافآت تشجع على الجهد والعمل الجاد. إن رضا الموظفين ينعكس بشكل إيجابي على الأداء العام للمؤسسة ويساهم في استقرارها ونموها.

علاوة على ذلك، تسعى إدارة المؤسسات إلى تطوير علاقات قوية مع الأطراف المعنية، مثل العملاء والموردين والمستثمرين هذه العلاقات تعزز من ثقة الأطراف المختلفة في المؤسسة، مما يساهم في تحقيق النجاح المستدام والتوسع في الأسواق الجديدة من خلال بناء شبكة علاقات متينة، تستطيع المؤسسات زيادة قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة.

تهدف إدارة المؤسسات أيضًا إلى تحقيق الاستدامة من خلال تنفيذ ممارسات تدعم المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، تطوير استراتيجيات تقلل من الأثر البيئي للعمليات التجارية والمشاركة في المبادرات الاجتماعية تعزز من سمعة المؤسسة وتساهم في تحسين المجتمع من خلال التركيز على هذه الأهداف المتعددة، يمكن للمؤسسات تعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق النجاح المستدام في بيئة الأعمال المتغيرة.

5.2.2 أبعاد إدارة المؤسسات:

تُعد إدارة المؤسسات عملية متكاملة تشمل مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي:

1. الإدارة التنظيمية

تُعد الإدارة التنظيمية عنصرًا أساسيًا في نجاح أي مؤسسة، حيث تركز على تنظيم وتوزيع المهام والموارد بشكل يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية، يبدأ ذلك بتحديد الهيكل التنظيمي الذي يحدد كيفية تفاعل الأفراد والفرق مع بعضهم البعض يتعين أن يكون الهيكل مرناً بما يكفي لاستيعاب التغيرات المحتملة في السوق أو في استراتيجيات العمل، مما يسهل التنسيق والتعاون بين مختلف الأقسام.

تتضمن الإدارة التنظيمية أيضاً تطوير سياسات وإجراءات واضحة توجه العمليات اليومية تساعد هذه السياسات على خلق إطار عمل موحد، مما يسهل على الموظفين فهم توقعات المؤسسة ومعايير الأداء المطلوبة منهم من خلال وضع إجراءات عمل دقيقة، يمكن تقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة، حيث يُعرف الجميع دورهم ومسؤولياتهم بشكل دقيق.

تلعب الإدارة التنظيمية دوراً حيوياً في تعزيز ثقافة العمل الجماعي من خلال تشجيع التعاون بين الفرق المختلفة، تسهم الإدارة التنظيمية في بناء بيئة عمل إيجابية تعزز من الابتكار وتزيد من مستوى الرضا الوظيفي هذا التعاون يسهم أيضاً في تحسين تدفق المعلومات داخل المؤسسة، مما يُساعد على اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

2. الإدارة اللوجيستية

تُعتبر الإدارة اللوجيستية من الأبعاد الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على كفاءة العمليات داخل المؤسسة، تهدف هذه الإدارة إلى تنظيم وتنسيق تدفق السلع والخدمات من الموردين إلى العملاء، مما

يتطلب تخطيطاً دقيقاً وإدارة فعّالة لسلسلة الإمداد، تبدأ هذه العملية باختيار الموردين المناسبين والتفاوض معهم لضمان توفير المواد بجودة عالية وأسعار تنافسية.

تشمل الإدارة اللوجيستية التخزين وإدارة المخزون، حيث يتطلب ذلك تقييم مستويات المخزون وتحديد الكميات المثلى لتلبية الطلب إدارة المخزون بشكل فعال تمنع حدوث نقص قد يؤثر على الإنتاج، أو فائض يؤدي إلى زيادة التكاليف، لذلك تحتاج المؤسسات إلى نظم معلومات دقيقة تتيح لهم تتبع المخزون وتحليل البيانات بشكل دوري.

يلعب النقل والتوزيع دوراً رئيسياً في الإدارة اللوجيستية، حيث يتعين على المؤسسات اختيار وسائل النقل المناسبة وتخطيط طرق الشحن بشكل فعال، يجب أن تضمن الإدارة اللوجيستية تسليم المنتجات في الوقت المحدد وبجودة عالية، مما يعزز من رضا العملاء ويدعم سمعة المؤسسة في السوق. باستخدام تقنيات متقدمة، يمكن تحسين هذه العمليات وزيادة مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

3. الإدارة التكنولوجية

تعتبر الإدارة التكنولوجية عنصراً أساسياً في تعزيز كفاءة وفاعلية المؤسسات، يتطلب هذا البعد تقييم التكنولوجيا المتاحة وتحديد الأنسب لاحتياجات العمل، يبدأ ذلك بدراسة الابتكارات التكنولوجية وتقدير تأثيرها المحتمل على العمليات والموارد، مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة حول استثمارات التكنولوجيا.

تشمل الإدارة التكنولوجية أيضاً تطوير نظم المعلومات التي تدعم اتخاذ القرارات وتساعد في إدارة العمليات بشكل فعال، تعتبر نظم إدارة علاقات العملاء (CRM) ونظم تخطيط موارد المؤسسات (ERP) من الأدوات المهمة التي تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، توفر هذه الأنظمة بيانات دقيقة تتيح للإدارة مراقبة الأداء وتحليل المعلومات بشكل فعال، مما يدعم تطوير استراتيجيات محسّنة.

في ظل التهديدات المتزايدة للأمن السيبراني، تُعتبر حماية البيانات جزءاً لا يتجزأ من الإدارة التكنولوجية، يتعين على المؤسسات تنفيذ إجراءات أمنية متقدمة لحماية المعلومات الحساسة ومنع

الوصول غير المصرح به التدريب المستمر للموظفين على ممارسات الأمان السبراني يعزز من القدرة على حماية البيانات ويقلل من المخاطر المرتبطة بالجرائم الإلكترونية.

تتداخل الأبعاد الثلاثة (الإدارة التنظيمية، الإدارة اللوجيستية، والإدارة التكنولوجية) لتعزيز فعالية المؤسسات ونجاحها في بيئة الأعمال المتغيرة كل بعد يلعب دورًا حيويًا في توجيه الجهود نحو تحسين الأداء الشامل، مما يساعد المؤسسات على التكيف مع التحديات والفرص الجديدة في السوق من خلال التكامل بين هذه الأبعاد، يمكن للمؤسسات تعزيز كفاءتها وتحقيق أهدافها بشكل فعال.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1.3 مقدمة:

تناول الفصل الثالث منهجية الدراسة، من خلال التطرق إلى منهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة وعينتها من خلال عرض لخصائص مجتمع الدراسة وعينتها، ثم التطرق إلى أدوات وطرق جمع البيانات للدراسة، وإجراءات الدراسة حيث تم التطرق إلى إجراءات الصدق والثبات، وأساليب تحليل البيانات، وخطوات وإجراءات أخلاقيات البحث العلمي.

2.3 منهج الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، والذي يختص بدراسة العلاقات المتبادل، والتي تهتم بالبحث في العلاقة بين ظاهرة وأخرى لمعرفة العلاقة بينهما، ومدى تأثير أي منهما على الثانية.

3.3 مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية للعام (1444هـ / 1445هـ).

4.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة البحث بطريقة العشوائية المتاحة لتشكيل مجموعة البحث وخضع لتطبيق مقاييس البحث عليها. وبلغ حجم العينة (104).

خصائص العينة للدراسة:

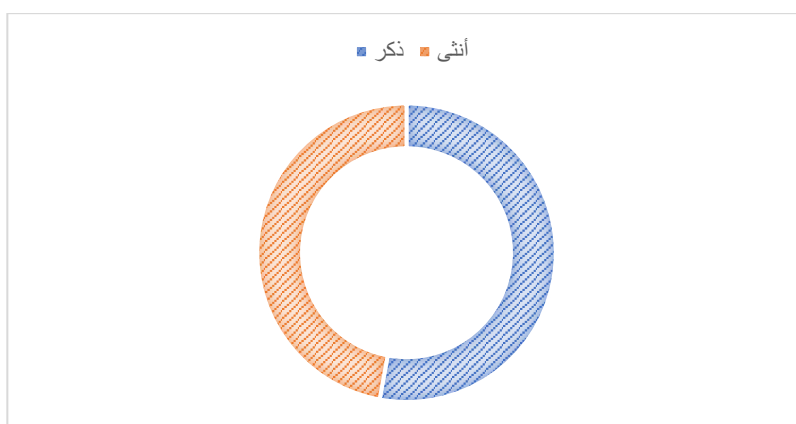
الجنس:

جدول رقم (1) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
52.8	55	ذكر
47.2	49	أنثى
%100	104	المجموع

يتَّضح من الجدول أنَّ نسبة (52.8%) إجمالي افراد عينة الدراسة من الذكور، ونسبة (47.2%) من إجمالي افراد عينة الدراسة من الاناث.

شكل (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع



العمر:

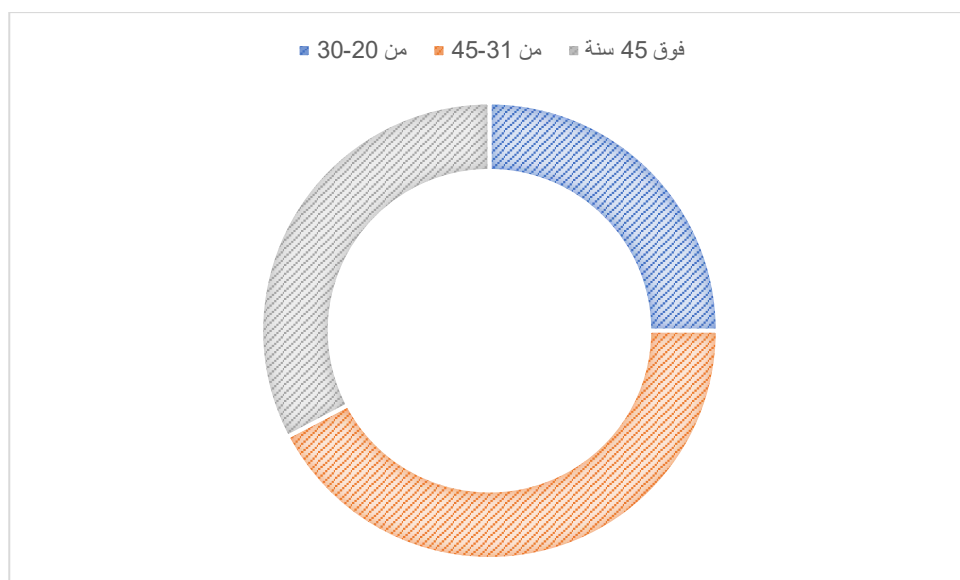
جدول رقم (2) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير العمر

النسبة	التكرار	العمر
%25	26	من 30-20
%42.3	44	من 45-31

فوق 45 سنة	34	32.6%
المجموع	104	100%

يُتَّضح من الجدول أنَّ نسبة (42.3%) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 45-31 سنة ، ونسبة (32.6%) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم فوق 45 سنة ، ونسبة (25%) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم من 20 إلى 30 سنة.

شكل (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر



المستوى التعليمي:

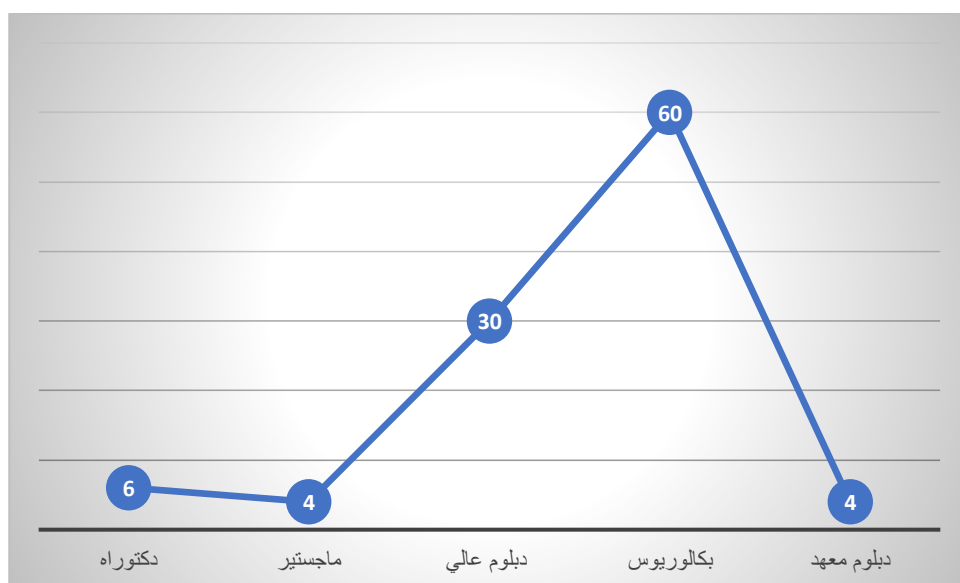
جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

العمر	التكرار	النسبة
دكتوراه	6	5.7%
ماجستير	4	3.8%
دبلوم عالي	30	28.8%
بكالوريوس	60	57.7%

دبلوم معهد	4	3.8%
المجموع	104	100%

يتضح من الجدول السابق أن هناك (57.7%) من إجمالي عينة الدراسة من حملة البكالوريوس.

شكل (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



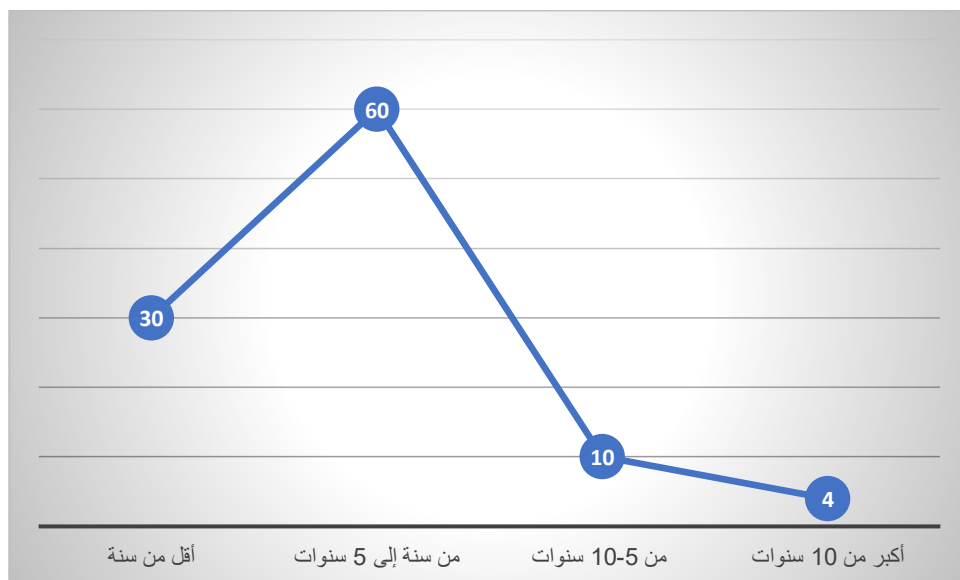
عدد سنوات الخبرة:

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	العمر
28.8%	30	أقل من سنة
57.7%	60	من سنة إلى 5 سنوات
9.6%	10	من 5-10 سنوات
5.7%	4	أكبر من 10 سنوات
100%	104	المجموع

يتضح مما سبق أن هناك (57.7%) من إجمالي عينة مجتمع الدراسة يبلغ عدد سنوات الخبرة لديهم من (سنة إلى 5 سنوات).

شكل (5) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير سنوات الخبرة



صدق الاتساق الداخلي:

الصدق يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يُقصد بالصدق "شمول الأداة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من جانب، ووضوح فقراتها ومفرداتها من جانب آخر، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي للدراسة من خلال القيام بما يلي:

جدول (5) معامل ارتباط بيرسون للاستبيان

م	الفقرات	معامل بيرسون	sig
القانون الاداري			
1	يساهم القانون الإداري في تحسين مستوى الشفافية في إدارة المؤسسات العامة	.511**	.000

		والخاصة.	
2	يساعد القانون الإداري في تعزيز العدالة والمساواة في بيئة العمل داخل المؤسسات.	**516	.000
3	يساهم القانون الإداري في تقليل التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات في المملكة العربية السعودية.	**470	
4	يشجع القانون الإداري على الالتزام بالمعايير والأطر القانونية التي تساهم في استدامة الأداء المؤسسي.	**614	.000
5	تطبيق القانون الإداري يدعم بناء هيكل تنظيمي متماسك وفعال.	*369	.000
6	يساهم القانون الإداري في تحسين جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات العامة والخاصة.	.295	.000
7	يدعم القانون الإداري عمليات اتخاذ القرار بما يضمن مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.	.340	.000
8	يلعب القانون الإداري دوراً حيوياً في تحسين مستوى الحوكمة المؤسسية.	.304	.000
9	تطبيق القانون الإداري يساعد في تقليل مستوى النزاعات القانونية داخل المؤسسة.	.224	.000
10	القانون الإداري يساهم في رفع مستوى الكفاءة التنظيمية داخل المؤسسة.	*418	.000

إدارة المؤسسات العامة والخاصة			
البعد الأول : الادارة التنظيمية			
1	يساعد القانون الإداري في تعزيز وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	.224	.000
2	يساهم القانون الإداري في تحسين بيئة العمل من خلال تقوية الإجراءات التنظيمية.	*.418	.000
3	يشجع القانون الإداري على تبني أفضل الممارسات التنظيمية لتحقيق الكفاءة المؤسسية.	*.365	.000
4	تطبيق القانون الإداري يدعم تطوير استراتيجيات تنظيمية تتماشى مع أهداف المؤسسة.	.326	.000
البُعد الثاني: الإدارة اللوجستية			
5	يساهم القانون الإداري في تحسين عمليات التوريد والتوزيع من خلال وضع معايير واضحة.	*.435	.000
6	يساعد القانون الإداري في تنظيم إدارة المخزون بطرق تتفق مع أفضل الممارسات اللوجستية.	*.452	.000
7	تطبيق القانون الإداري يساهم في تعزيز التعاون بين الأقسام المختلفة لتحقيق كفاءة لوجستية.	*.380	.000

8	يدعم القانون الإداري وضع سياسات تسهم في تقليل تكاليف التشغيل وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية.	.010	.000
البُعد الثالث: الإدارة التكنولوجية			
9	يساهم القانون الإداري في تحفيز التحول الرقمي من خلال توفير بيئة قانونية ملائمة للتكنولوجيا.	**.480	.000
10	يدعم القانون الإداري استخدام أنظمة المعلومات لتسهيل إدارة العمليات داخل المؤسسة.	*.373	.000
11	يساعد القانون الإداري في تعزيز الأمان السيبراني من خلال الالتزام بالمعايير التكنولوجية.	**.489	.000
12	يدعم القانون الإداري الابتكار التكنولوجي في المؤسسات لتحسين جودة الخدمات المقدمة.	.075	.000

■ دال عند مستوى دلالة 0.01

■ دال عند مستوى دلالة 0.05

يتَّضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية جاءت معظمها

بدرجة جيدة ومقبولة.

5.3 ثبات أداة البحث:

ثبات أداة الدراسة يعنى أن الأداة ستعطي نفس النتائج تقريباً عند تطبيقها مرات عديدة على العينة نفسها ولقياس مدي ثبات الاداة تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات ألفا كرو نباخ لكل محور من محاور الاستبيان :

جدول (8) معاملات الفا كرو نباخ لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
القانون الاداري	10	.752
إدارة المؤسسات العامة والخاصة	5	.794

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن معاملات الثبات بطريقة ألفا كرو نباخ كانت مناسبة لأغراض البحث العلمي لكافة محاور الاستبيان؛ إذ كانت جميعها مقبولة علمياً وتفي بمتطلبات التطبيق ، كما تشير نتائج الجدول السابق إلى ارتفاع معاملات الثبات بطريقة ألفا كرو نباخ للاستبيانان المستخدمة في الدراسة الحالية حيث بلغت نسبة الثبات (.752، .794) ومما سبق يتبين ان الاستبيان يتسم بدرجة عالية من الثبات لذا يمكن الاعتماد عليه كأداة للدراسة والوثوق بنتائجها.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة وتفسيرها

1.4 دراسة متغيرات البحث:

المتغير المستقل: القانون الإداري

تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لأبعاد المحور الأول " القانون

الاداري "

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساهم القانون الإداري في تحسين مستوى الشفافية في إدارة المؤسسات العامة والخاصة.	4.20	.887
2	يساعد القانون الإداري في تعزيز العدالة والمساواة في بيئة العمل داخل المؤسسات.	4.02	.890
3	يساهم القانون الإداري في تقليل التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات في المملكة العربية السعودية.	4.00	.910
4	يشجع القانون الإداري على الالتزام بالمعايير والأطر القانونية التي تساهم في استدامة الأداء المؤسسي.	3.77	1.165
5	تطبيق القانون الإداري يدعم بناء هيكل تنظيمي متماسك وفعال.	4.10	.885
6	يساهم القانون الإداري في تحسين جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات العامة والخاصة.	4.10	.845

7	يدعم القانون الإداري عمليات اتخاذ القرار بما يضمن مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.	4.13	1.074
8	يلعب القانون الإداري دوراً حيوياً في تحسين مستوى الحوكمة المؤسسية.	3.90	1.098
9	تطبيق القانون الإداري يساعد في تقليل مستوى النزاعات القانونية داخل المؤسسة.	3.91	.846
10	القانون الإداري يساهم في رفع مستوى الكفاءة التنظيمية داخل المؤسسة.	3.93	.877
المتوسط العام		32.23	4.833

يتبين من الجدول السابق أن بعد القانون الإداري جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساوياً (32.23)، بانحراف معياري بلغ (4.833)، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على تباين آراء أفراد عينة الدراسة.

وتراوح قيم الانحرافات المعيارية لفقرات هذا البعد بين (1.165، 0.845)، وجاءت جميع الفقرات ذات قيم مرتفعة؛ مما يوضح تباين آراء أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات البعد.

وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (1): (يساهم القانون الإداري في تحسين مستوى الشفافية في إدارة المؤسسات العامة والخاصة)، بمتوسط حسابي بلغ (4.20)، وانحراف معياري بلغ (0.887)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (4): (يشجع القانون الإداري على الالتزام بالمعايير والأطر القانونية التي تساهم في استدامة الأداء المؤسسي)، بمتوسط حسابي بلغ (3.77)، وانحراف معياري بلغ (1.165).

المتغير التابع: القانون الإداري

تمّ حساب المتوسطّات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والترتيب لأبعاد المحور الثاني " إدارة المؤسسات العامة والخاصة "

البعد الأول: الإدارة التنظيمية

جدول (10) المتوسطّات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والترتيب لعبارات بعد الإدارة التنظيمية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساعد القانون الإداري في تعزيز وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	3.47	1.074
2	يساهم القانون الإداري في تحسين بيئة العمل من خلال تقوية الإجراءات التنظيمية.	3.37	1.098
3	يشجع القانون الإداري على تبني أفضل الممارسات التنظيمية لتحقيق الكفاءة المؤسسية.	3.67	.959
4	تطبيق القانون الإداري يدعم تطوير استراتيجيات تنظيمية تتماشى مع أهداف المؤسسة.	3.73	.907
	المتوسط العام	21.57	4.116

يتبين من الجدول السابق أن بعد الإدارة التنظيمية جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساويا (21.57)، بانحراف معياري بلغ (4.116)، وهي قيمة مرتفعة تدلّ على تباين آراء أفراد عينة الدّراسة.

وتراوح قيم الانحرافات المعياريّة لفقرات هذا البعد بين (1.098، .907)، وجاءت جميع الفقرات ذات قيم مرتفعة؛ مما يوضّح تباين آراء أفراد عينة الدّراسة حول جميع فقرات البعد.

وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (4): (تطبيق القانون الإداري يدعم تطوير استراتيجيات تنظيمية تتماشى مع أهداف المؤسسة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.73)، وانحراف معياري بلغ (0.907)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (2): (يساهم القانون الإداري في تحسين بيئة العمل من خلال تقوية الإجراءات التنظيمية)، بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وانحراف معياري بلغ (1.098).

البُعد الثاني: الإدارة اللوجستية

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد الإدارة اللوجستية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساهم القانون الإداري في تحسين عمليات التوريد والتوزيع من خلال وضع معايير واضحة.	3.73	1.143
2	يساعد القانون الإداري في تنظيم إدارة المخزون بطرق تتفق مع أفضل الممارسات اللوجستية.	3.87	1.008
3	تطبيق القانون الإداري يساهم في تعزيز التعاون بين الأقسام المختلفة لتحقيق كفاءة لوجستية.	3.53	.937
4	يدعم القانون الإداري وضع سياسات تسهم في تقليل تكاليف التشغيل وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية.	3.87	.900
	المتوسط العام	22.50	4.297

يتبين من الجدول السابق أن بعد الإدارة اللوجستية جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساوياً (22.50)، بانحراف معياري بلغ (4.297)، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على تباين آراء أفراد عينة الدراسة.

وتراوحَت قيم الانحرافات المعياريَّة لفقرات هذا البعد بين (1.143، 900)، وجاءت جميع الفقرات ذات قيم مرتفعة؛ مما يوضِّح تباين آراء أفراد عينة الدِّراسة حول جميع فقرات البعد.

وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (4): (يدعم القانون الإداري وضع سياسات تسهم في تقليل تكاليف التشغيل وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية)، بمتوسِّط حسابي بلغ (3.87)، وانحراف معياري بلغ (900)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (3): (تطبيق القانون الإداري يساهم في تعزيز التعاون بين الأقسام المختلفة لتحقيق كفاءة لوجستية)، بمتوسِّط حسابي بلغ (3.53)، وانحراف معياري بلغ (9.37).

البعد الثالث: الإدارة التكنولوجية

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للبعد الثالث الإدارة التكنولوجية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساهم القانون الإداري في تحفيز التحول الرقمي من خلال توفير بيئة قانونية ملائمة للتكنولوجيا.	3.70	1.149
2	يدعم القانون الإداري استخدام أنظمة المعلومات لتسهيل إدارة العمليات داخل المؤسسة.	3.97	.928
3	يساعد القانون الإداري في تعزيز الأمان السيبراني من خلال الالتزام بالمعايير التكنولوجية.	4.23	.774
4	يدعم القانون الإداري الابتكار التكنولوجي في المؤسسات لتحسين جودة الخدمات المقدمة.	3.90	.960
5	يساهم القانون الإداري في تحفيز التحول الرقمي من خلال توفير بيئة قانونية ملائمة للتكنولوجيا.	4.10	.845

3.478	19.90	المتوسط العام
-------	-------	---------------

يتبين من الجدول السابق أن بعد الإدارة التكنولوجية جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساوياً (19.90)، بانحراف معياري بلغ (3.478)، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على تباين آراء أفراد عينة الدراسة.

وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية لفقرات هذا البعد بين (1.149، 774)، وجاءت جميع الفقرات ذات قيم مرتفعة؛ مما يوضح تباين آراء أفراد عينة الدراسة حول جميع فقرات البعد.

وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (3): (يساعد القانون الإداري في تعزيز الأمان السبراني من خلال الالتزام بالمعايير التكنولوجية)، بمتوسط حسابي بلغ (4.23)، وانحراف معياري بلغ (774)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (1): (يساهم القانون الإداري في تحفيز التحول الرقمي من خلال توفير بيئة قانونية ملائمة للتكنولوجيا) بمتوسط حسابي بلغ (3.70)، وانحراف معياري بلغ (1.149).

2.4 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادها (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على الإدارة التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

جدول (13) العلاقة بين لتحليل القانون الاداري على الادارة التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	β_0 و β معاملات	قيمة F	الخطأ العلامة المعياري المعياري		قيمة T	Sig
	.560	.448	32.274	.000	2.961	.239	8.028	.000
							4.556	.000
			.389	31.870				

يتضح من الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تحليل القانون الإداري بإبعاده يساوي (.560)، والتي تعني وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين. وتؤكد معنوية هذه النتائج القيم المعنوية (Sig) لكل من المعنوية الكلية للنموذج F (.000) والمعنوية الجزئية لرفع جودة المشاريع T (.000)، وهذا يعني توفر شروط المعنوية الكلية (F) والمعنوية الجزئية للإدارة التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة.

ويمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الاداري على الادارة التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الاداري على الادارة اللوجستية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية السعودية

جدول (14) العلاقة بين تحليل القانون الاداري على الادارة اللوجستية للمؤسسات العامة والخاصة

معامل		معامل		معامل		معامل		معامل	
النموذج	الارتباط	التحديد	β_0 و β معاملات	قيمة F	الخطأ المعياري	العلامة	قيمة T	Sig	
	R	R2							
							14,920	.000	
			33.980	.000					
	.530				20.87		6.348		
			.450					.000	

جدول (15) العلاقة بين تحليل القانون الاداري على الادارة التكنولوجية للمؤسسات العامة

والخاصة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	β_0 و β معاملات	قيمة F	الخطأ العلامة		قيمة T	Sig
					المعيار	المعيارية		
	R	R2						
	.660	.340	22.938	.000	3.82	.340	14.80	.000
			.450	126.820			12.879	.000

يتضح من الجدول (8) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين لتحليل القانون الاداري على الادارة التكنولوجية للمؤسسات العامة والخاصة يساوي (.660)، والتي تعني وجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين. وتؤكد معنوية هذه النتائج القيم المعنوية (Sig) لكل من المعنوية الكلية للنموذج F (.000) والمعنوية الجزئية لتحليل القانون الإداري المشاريع T (.000)، وهذا يعني توفر شروط المعنوية الكلية (F) والمعنوية الجزئية على الإدارة التكنولوجية للمؤسسات العامة والخاصة.

ويمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الاداري على الادارة التكنولوجية للمؤسسات العامة والخاصة بالمملكة العربية

السعودية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والاقتراحات

1.5 تمهيد:

في هذا الفصل، سنقوم بتحليل النتائج التي تم الوصول إليها من الدراسة ونقدم التوصيات اللازمة بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. سيتم أيضًا استعراض محددات البحث التي توجد وراء النتائج والتوصيات المقترحة.

2.5 مناقشة النتائج:

- بعد القانون الإداري جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساويا (32.23)، بانحراف معياري بلغ (4.833)، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على تباين آراء أفراد عينة الدراسة.
- بعد الإدارة التنظيمية جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساويا (21.57)، بانحراف معياري بلغ (4.116)، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على تباين آراء أفراد عينة الدراسة.
- بعد الإدارة التكنولوجية جاء بدرجة مرتفعة، حيث جاء المتوسط العام للبعد مساويا (19.90)، بانحراف معياري بلغ (3.478)، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على تباين آراء أفراد عينة الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادهما (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

3.5 التوصيات:

وفي ضوء النتائج تم تقديم بعض التوصيات والمقترحات لتحليل القانون الإداري على إدارة المؤسسات العامة والخاصة بأبعادهما (الإدارة التنظيمية- اللوجيستية- التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية موضع الدراسة، أهمها:

- تطوير حملات توعية دورية وورش عمل تثقيفية للموظفين حول أهمية تحليل القانون الاداري.
- استخدام التطبيقات والأدوات التكنولوجية لتسهيل التواصل بين الفرق وتنظيم الأنشطة الوظيفية بشكل أكثر فعالية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا في تنظيم العمل والاتصال الفعال بين الفرق الوظيفية، مما يسهل على الموظفين إدارة وقتهم بشكل أكثر فعالية وتحقيق التوازن المطلوب.

المراجع:

أحمد، غدي رجائي عبدالمنعم. (2022). إدارة مؤسسات ذوي الإعاقة السمعية. المؤتمر الدولي الأول: الإتجاهات المعاصرة في تعليم وتعلم ذوي الإعاقة السمعية، الفيوم: كلية التربية - جامعة الفيوم، 497 - 523. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1462027>

ايسفولة، طارق. (2023). القانون الإداري والقانون المالي: أية علاقة. مجلة منازعات الأعمال، ع79، 1 - 16. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1408165>

بن واضح، الهاشي، و بيصار، عبدالمطلب. (2018). أثر إدارة رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية. مجلة العلوم الانسانية، ع50، 41 - 50. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/937704>

بوعزاوي، بوجمعة. (2019). القانون الإداري: الماهية والتطور والآفاق. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، ع144، 40 - 25. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1132647>

بوعزاوي، بوجمعة. (2019). القانون الإداري: الماهية والتطور والآفاق. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، ع144، 25 - 40. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1132647>

حلي، فؤاد أحمد. (2019). فجوة الإدارة الجديدة في إدارة المؤسسات الجامعية. المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون : تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 232 - 246. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1074606>

الدرود، عبدالله محمد أحمد، و الشواشي، نهى. (2023). القرائن في القانون الإداري: دراسة مقارنة الأردن مصر (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة قرطاج، تونس. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1426449>

الدليحي، هند عبد عناد. (2023). الإثبات في القانون الإداري. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج12، ع47 ، 21 - 46. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1428348>

السراجي، المكي. (2018). القانون الإداري قانون قضائي أساسا: خاصية خاطئة وغير صحيحة. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع140 ، 39 - 51. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/996185>

عامر، رشا عبدالحكيم. (2021). استخدام العلاقات العامة للفيسبوك في إدارة سمعة المؤسسات الجامعية الخاصة. مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، ع32 ، 53 - 106. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1134284>

عبدالله، خالد فايت حسب الله. (2021). الطعن الإداري في قانون القضاء الإداري السوداني لسنة 2005 م. مجلة القلزم العلمية، ع9 ، 51 - 66. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1165533>

العمد، مجد مروان عبدالرحيم. (2020). أثر إدارة الاتصالات الإدارية في إدارة الأزمات: إدارة المعرفة متغيرا وسيطا: دراسة ميدانية في المؤسسات الصحفية الأردنية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع44 ، 287 - 342. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1081698>

ماضي، ابتسام حامد. (2022). أثر قانون الإرادة على العقد الإداري المبرم مع المتعاقد الأجنبي. مجلة الجامعة العراقية، ع56، ج2 ، 457 - 472. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1329533>

محمد، آيت عودية بلخير. (2020). القرار الإداري الخوارزمي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية

والاقتصادية، مج9، ع3، 15 - 26. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1061039>

محمد، آيت عودية بلخير. (2020). القرار الإداري الخوارزمي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية

والاقتصادية، مج9، ع3، 15 - 26. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1061039>

المدني، هنية أبو بكر. (2018). أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء المؤسسات: دراسة

مسحية على موظفي وأساتذة كلية اقتصاد صرمان بجامعة صبراتة. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية،

ع55، 1 - 35. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1047411>

يونس، ذنون سليمان. (2021). التفويض في القانون الإداري. مجلة كلية القانون للعلوم

القانونية والسياسية، مج10، ع38، 150 - 193. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1180694>

المراجع الأجنبية:

1. Ospanova, D., Kussainov, D., Suleimanov, A., Kussainov, A. and

Abilsheeva, R. (2018), "Problems of administrative law in the system of public administration", International Journal of Law and Management, Vol. 60 No. 6, pp. 1255-1271

2. TURKI BIN ABDUL-AZIZ BIN TURKI BIN ABDUL-AZIZ,(2022), The

Emergence and Evolution of the Administrative law in the Kingdom of Saudi Arabia, Faculty of Law, Spirit of Law Journal.

3. Heliyon,(2021), Stopping implementation of administrative decisions in

Saudi regulation, Published online 2021 Jul 21. doi: [10.1016/j.heliyon.2021.e07638](https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2021.e07638)

